

قياس اثر السياسة النقدية في سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة (2004-2019)

المدرس المساعد الدكتور نعيم صباح جراح النوفلي الباحثة الاء محمد عبدالسلام المعنوق

كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة البصرة

المستخلص :

تعد السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة، وتمارس عملها من خلال التحكم في حجم المعروض النقدي وتغييره حسب ما يتلاءم ويتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في البلد، ويتولى البنك المركزي مهام تصميم السياسة النقدية ويقوم بتنفيذها، إذ تعد السياسة النقدية إحدى الأجزاء الهامة المكونة للسياسة الاقتصادية الكلية و المعتمدة من قبل سلطتها النقدية والمتمثلة في البنك المركزي. وان وجود العلاقات الاقتصادية والانشطة التجارية بين دول العالم جعل لكل دولة منها عملة وطنية خاصة بها، مما أدى الى وجود سعر الصرف حيث يتم التبادل التجاري بعلاقات دائنة ومدينة واتجهت العديد من دول العالم الى تعويم عملتها مما أدى الى وجود اسواق صرف اجنبية حيث تباع وتشترى العملات وعلى الصعيد المحلي بدأ البنك المركزي حريته في سنة 2004 اذ صدر قانون رقم 56 و نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية " ان يتمتع البنك المركزي بالحرية والاستقلالية في تسيير السياسة النقدية بعيد عن الحكومة والاطراف الأخرى"، وان الاستقلالية تعني حسب هذا القانون هو عدم اقراض الحكومة بشكل مباشر او غير مباشر، يعمل البنك المركزي العراقي على استقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطيات الاجنبية والاستعداد لتلبية طلبات تحويل الدينار الى الدولار .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، سعر الصرف الاجنبي، المعروض النقدي.

Changes in the monetary policy and its impact on the foreign exchange markets Iraq As a Model For the period (2004-2019)

Assistant teacher Dr. Naim Sabah Jarrah

researcher Alaa Muhammad Abdul Salam

College of Administration and Economics/Department of Banking and Financial Sciences

University of Basra

Abstract :

Monetary policy is considered as one of the components of the general economic policy used by the state. Monetary policy exercises its work by controlling the size of the monetary supply and changing it according to what suits and commensurate with the economic conditions in the country. It is likely that monetary policy has been emerged as a specific concept in the late nineteenth century, and the central bank takes the tasks of designing and implementing monetary policy, as it is one of the important parts of the macroeconomic policy. The existence of economic relations and commercial activities among the countries of the world makes each country its own national currency, which has led to the existence of the exchange rate where trade exchange takes place with credit and debt relations . Many countries of the world tended to float their currency, which has led to the existence of foreign exchange markets where currencies are bought and sold . On the local level, the Central Bank began its freedom in the year 2004, when Law No. 56 has issued, where the second paragraph of article two stipulated that the Central Bank should enjoy freedom and independence in facilitating monetary policy far from the government and other parties. According to this law the independence means not lending the government directly or indirectly. According to the Central Bank of Iraq , it is represented by the stability of the general level of prices associated with the stability of the dinar exchange rate against the dollar and the maintenance of a complete cover for the currency of foreign reserves in addition to the willingness to meet the requests for converting the dinar into the dollar. The central bank and its monetary policy will lose the most important functions in harmony with other policies in achieving the central development goal.

Keywords: monetary policy, foreign exchange rate, money supply.

المقدمة :

اظهرت الدراسات الحديثة العلاقة بين المتغيرات النقدية والاقتصادية والاثر النقدي في النمو والتضخم والبطالة، بالتالي فان التحكم والسيطرة على الوضع الاقتصادي والاستقرار النقدي عملية معقدة تستوجب ادارة عالية للسياسة النقدية، وجاءت اهمية هذه الدراسة في قياس فعالية السياسة النقدية ومدى قدرتها على الالتزام بالأهداف الرئيسية ومنها هدف الاستقرار، اذ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السياسة النقدية العراقية بعد 2003 التي تميزت بمتغيرات كبيرة والتي انعكست على استقلاليتها، اما المرحلة الثانية كانت ما بعد التغيير السياسي، والعراق بمتراكماته القديمة، والذي يحاول ان يتخطى مرحلة الانغلاق والعزلة الى الانفتاح نحو اقتصاد السوق الحر، اصبح للسلطة النقدية دور كبير في تبني الاصلاحات المطلوبة واعادة بناء الاحتياطات النقدية من العملة الاجنبية واستعمال الادوات النقدية غير المباشرة ورفع سعر الفائدة بنسبة 21% مما ادى الى حركة انكماشية في القطاع الخاص والاستثمار، فضلا عن فتح الاستيراد بدون رسوم كمركية ولا رقابة على نوعية المنتجات، الا ان كل ذلك لم يؤدي الى تحسين بيئة الاقتصاد العراقي وذلك لما تعانيه القطاعات الاقتصادية والانتاجية من ركود وانعدام سياسة التنوع الاقتصادي والاعتماد على مصدر ريعي واحد(النفط) وعدم توظيف الإيرادات النفطية في اصلاح مؤسسات الاقتصاد الكلي في البلد .

وان سعر الصرف من الدراسات نادرة التطرق بسبب التعقيدات التي يحتويها، فضلا عن كونه موضوع حيوي دائم التغيير والتبديل، لذا حاولت هذه الدراسة التطرق الى سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ومدى امكانية مساعدة السياسة النقدية من خلال استخدام ادواتها للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الاجنبية والتوقعات المستقبلية له، واثبتت الدراسة انه ومن خلال ادوات السياسة النقدية غير المباشرة وهي مزاد العملة تمكنت من المحافظة على استقرار سعر الصرف لفترة طويلة وهو هدف من اهداف السياسة النقدية ،وان البنك المركزي باشر باستخدام مزايدات العملة اليومية لبيع وشراء العملة بهدف السيطرة على سعر الصرف، والحد من تقلبات الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي .

أهمية الدراسة:

تتمثل في الدور الحيوي الذي تقوم به السياسة النقدية كأحد السياسات الاقتصادية المهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد ورفع مستوى الاداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في اسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ، ومن خلال استخدام ادوات السياسة النقدية والتي لها تأثير في اسواق الصرف الاجنبي ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات فضلا عن ايجاد سياسة سعر صرف الدينار العراقي بما يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي .

مشكلة الدراسة :

استخدام الادوات السياسية النقدية سواء المباشرة وغير المباشرة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة وتأثيرها على سعر صرف الدينار العراقي ، فضلا عن عدم وجود رؤية واضحة لاختيار نظام صرف الدينار العراقي وتأرجحه بين الثبات والمرونة في اقتصاد يتعرض لصدمات نتيجة اعتماده على الصادرات النفطية (اقتصاد احادي

الجانب)، وليس هناك سوق للصراف الاجنبي بشكل واضح ومستقل . وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة المشكلة في السؤال التالي، ما مدى تأثير ادوات السياسة النقدية في سوق الصراف الاجنبي في العراق؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى :

- 1) معرفة ودراسة السياسة النقدية ودراسة المتغيرات المختلفة للسياسة ومعرفة اهدافها وادواتها وتطورها حسب كل فترة مرت بها.
- 2) دراسة سعر الصراف واهميته ومعرفة المتغيرات التي تؤثر فيه، فضلا عن دراسة سوق الصراف والمتعاملين فيه.
- 3) دراسة تطور سعر الصراف ومزاد العملة ومعرفة قيمة الدينار العراقي مع بقية عملات دول مختاره.
- 4) توضيح ادوات السياسة النقدية وسياسة سعر الصراف في العراق .

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية وجود علاقة وثيقة بين سعر الصراف ومتغيرات السياسة النقدية ، وهناك قيمة توازنه لسعر الصراف الدينار مع العملات الاجنبية وخاصة في الاجل الطويل من خلال استخدام ادوات البنك المركزي العراقي .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب تحليل يستند على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، من خلال تحليل تطور البيانات خلال مدة الدراسة المختلفة واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل وتقويم الظواهر الاقتصادية ومتابعة تطوراتها، ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك، من خلال استخدام طريقة التحليل القياسي .

حدود الدراسة :

تتناول دراسة التغيرات في هيكل السياسة النقدية واثرها على اسواق الصراف الاجنبية في العراق للمدة (2004-2019)، ويعود سبب اختيار هذه المدة لما شهده العراق من تغيرات جوهرية في السياسة الحكومية والسياسات الاقتصادية، فضلا عن استقلالية واعتماد سياسة سعر الصراف للدينار العراقي تتلائم مع متطلبات الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة .

المحور الاول :

تحليل واقع السياسة النقدية في العراق

اولا : السياسة النقدية العراقية

مفهوم السياسة هو تدخل السلطات النقدية للتأثير على عرض النقد وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل نقدية معينة للوصول الى الاهداف الاقتصادية. واتسمت السياسة النقدية بموجب قانون البنك المركزي بمسار نقدي يختلف عن السابق من حيث الادوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية والاهداف بدأ من هدف الحد من التضخم واستقرار الاسعار والحفاظ على نظام نقدي مستقر والوصول الى هدف الرفاهية الاقتصادية واتاحة فرص العمل وتقوية الدينار العراقي والحد من ظاهرة الدولار (الخزرجي، 2010:8) وهي ظاهرة احلال العملة الاجنبية محل الوطنية في تأدية وظائف النقد المحلي . وتظهر الدولار غير الرسمية عند قيام الافراد بالاحتفاظ بايداعات من العملة الاجنبية و اوراق نقديه اخرى لحماية انفسهم من التضخم المحلي ويكون هناك صعوبة في تحديد وقياس مؤشر احلال العملة بسبب صعوبة تقدير حجم العملة في التداول وان احد اهم اهداف السياسة هو الاستقرار الاقتصادي اي استقرار المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم من خلال تثبيت سعر الصرف اضافة الى مكافحة البطالة وهذا يكون من ناحية الدول المتقدمة التي تعاني من الركود الاقتصادي وطاقه انتاجيه معطلة وقصور في الطلب الفعال لذلك مثل هذا الهدف لا يصلح للاقتصاد العراقي الذي يعاني من تخلف شديد في كل المجالات وقصور في مختلف قطاعاته الانتاجية لذلك وحسب ما يعتقده الباحث ان الهدف الاساس للسياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية في ناحية الدول النامية يفترض ان يكون تحقيق التنمية البشرية المستدامة وبذلك وبحسب مفهوم البنك المركزي العراقي المتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطات الاجنبية والاستعداد لتلبية طلبات تحويل الدينار الى الدولار سوف يفقد البنك المركزي وسياسته النقدية اهم الوظائف في الانسجام والتناغم مع السياسات الاخرى في تحقيق الهدف التنموي المركزي. (البيضان، 2012:166)

الجدول (1)

ادوات السياسة النقدية في العراق

السنة	عمليات السوق المفتوحة	سعر إعادة الخصم	نسبة الاحتياطي القانوني
2004	323,463,7	6%	25%
2005	323,463,7	7%	25%
2006	172,000,0	16%	25%
2007	287,548,0	20%	25%
2008	231,578,0	15%	25%
2009	148,564,9	7%	25%
2010	374,116,0	6%	15%
2011	476,026,0	6%	15%
2012	477.634.1	5%	15%
2013	501.754.4	4%	15%
2014	498.803.1	6%	15%
2015	409.222.3	6%	15%
2016	332.609.1	6%	15%
2017	508.887.2	6%	15%
2018	688.901.6	6%	15%
2019	712.543.2	5%	15%

ومن المؤشرات المؤثرة في السياسة النقدية نأخذ منها ما يلي :

(1) عرض النقد

يعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية الكلية يطلق عليه كمية النقود او الكتلة النقدية ، ويشير مفهوم عرض النقد M1 الى صافي العملة في التداول مضاف اليه الودائع الجارية (وهي الودائع التي تلزم المصارف بدفعها للجمهور عند الطلب ولا تدفع فوائد على هذا النوع من الودائع)، واما عرض النقد بمفهومه الواسع M2 يشير الى اجمالي وسائل الدفع M1 مضاف اليه الودائع الزمنية (لأجل) وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية ، اما مفهوم عرض النقد الاوسع M3 فمفهومه هو M2 مضاف اليه الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية ، وان استخدام مفهومي عرض النقد M2 وM3 لا يكونان مناسبين لاستخدامهما في الدول النامية كالعراق لتخلف الاسواق المالية والنقدية فيها وذلك عكس الدول المتقدمة حيث نجد ان نسبة الودائع الى عرض النقد M1 في العراق 20% وفي الدول المتقدمة تصل الى 80%.(خضر، 191:2019) ويعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي ، وان مكوناته تعكس الصورة الحقيقية لمدى تطور الجهاز المصرفي والوعي لدى الجمهور وتطور الاسواق النقدية والمالية

قياس اثر السياسة النقدية في سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة (2004-2019)

حيث تعد اداة عرض النقد من اولى اهتمامات البنوك المركزية وهذا يعني المحافظة على مستوى العملة المحلية وقوتها الشرائية وسعر صرف العملة تجاه أسعار الصرف والعملات الاخرى. (الخشيمواوي والدلفي، 17):

الجدول (2)

التغيرات في عرض النقد في العراق للمدة (2019-2004)

السنة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	معدل النمو السنوي m1	شبه النقود	M2	معدل النمو السنوي m1
	1	2	3	4	5	6	4
2004	716,294,5	298,568,1	153,242,20	19,37	134,952,2	114,981,48	65,36
2005	911,283,7	228,628,8	697,694,0	(54,47)*	326,022,5	146,593,50	27,49
2006	109,680,99	449,196,1	154,600,60	121,59	559,018,9	210,502,49	43,6
2007	142,317,00	7'748,946	217,211,67	40,5	519,882,9	269,199,96	27,88
2008	184,925,02	969,743,2	281,899,34	29,78	667,199,3	348,619,27	29,5
2009	217,756,79	155,243,51	373,000,30	32,32	805,525,9	453,552,89	30,1
2010	243,421,92	274,012,97	517,434,89	38,72	854,567,8	602,891,67	32,93
2011	282,873,61	341,865,68	624,739,29	20,74	959,338,0	720,673,09	19,54
2012	305,936,47	331,422,24	637,358,71	2,02	116,002,57	753,361,28	4,54
2013	349,954,53	388,355,11	738,309,64	15,84	136,956,21	875,265,85	16,18
2014	360,715,93	366,208,55	726,924,48	(1,54)	178,744,82	905,669,30	3,47
2015	348,552,56	305,801,69	654,354,25	(9,98)	170,032,87	824,387,12	(8,97)
2016	420,752,30	286,577,97	707,330,27	8,1	172,088,26	849,418,53	3,04
2017	314,221,04	294,998,44	599,610,28	(15,23)	129,424,49	729,034,78	(14,17)
2018	40,498,067	37,330	77,829.0	1.1	130.654.78	95,390.7	0.86
2019	47,638,603	37.776	86,770.7	11.5	130.632.12	103,441.1	(0.084)

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ، 2019-2004 ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث

في ضوء العلاقة ما بين عرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي فأن هناك علاقة تأثير، أي ان في حال حدوث تغير في عرض النقد من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية فأن ذلك يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، مما سيؤدي الى زيادة الاستثمارات نتيجة العلاقة العكسية ما بين الاستثمار وسعر الفائدة، مما يولد زيادة في الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي مشكل حافز في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والعكس في حال اتباع السلطة النقدية سياسة انكماشية سينخفض الاستثمار مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار مما يولد انخفاض في الناتج، الامر الذي يوضح العلاقة العكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد.

الجدول (3)

الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية وسرعة دوران النقود في العراق

السنة	الناتج المحلي بالاسعار الجارية بدون النفط	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة	عرض النقد Ms1	الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية md=ms	*سرعة دوران النقود	الانفاق العام	نمو الانفاق العام %
2004	41607.8	41607.8	10148626	7932.3	6.7	32117491	-
2005	43438.8	43438.8	11399125	6733.9	6.8	26375175	(17.8)
2006	47851.4	47851.4	15460060	7739.7	7.1	38806679	47.1
2007	48510.6	48510.6	21721167	9454.3	6.0	39031232	0.6
2008	51716.6	51716.6	28189934	9284.6	6.3	59403375	52.2
2009	54721.2	56527.8	37300030	15133.1	4.2	65658000	10.5
2010	57751.6	60633.7	51743489	1824.8	3.9	83823000	27.7
2011	63650.4	63486.8	62196000	20353.4	3.4	96662767	15.3
2012	71680.8	70201	63735871	17762.1	3.9	105139576	33.3
2013	75658.8	73158	73830964	20199.9	3.6	119127556	13.3
2014	72736.2	71840	72087457	19871.9	3.6	83556000	29.85
2015	70990.3	72986	73970221	18605.7	3.5	70397515	-15.75
2016	71675.2	73092	74298841	15640.8	3.4	67067437	4.73-
2017	71498.3	74011	75231690	17743.9	3.7	75490115	12.56
2018	73895.4	74890.9	74609333	19540.8	3.8	104158183	37.98
2019	78045.9	79089.6	74706543	20965.9	3.8	133107616	27.8

المصدر: البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ، 2004-2019 ، بغداد المديرية العامة للاحصاء

اما حصة الناتج المحلي من النفط فكما يلي :

الجدول (4)

حصة النفط من GDP في العراق للمدة من (2019-2004)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مع النفط	حصة النفط من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي %
2004	53235358.7	30808541.6	57.87
2005	73533598.6	42379784.7	57.63
2006	95587954.8	52851810.9	55.29
2007	111455813.4	59018094.5	52.95
2008	157026061.6	87166401.2	55.51
2009	130643200.4	55998048.1	42.86
2010	162064564.5	72905000.1	44.99
2011	217327107.4	115256423.7	53.03
2012	254225490.7	126435557.5	49.73
2013	273587529.2	125673889.5	45.94
2014	258900633.1	116940065.3	45.17
2015	191715791.8	61626900.6	32.14
2016	180456329,8	196,924,141.7	109.12
2017	194320132,6	225,722,375.5	116.16
2018	204678543.8	251,064,479.9	122.66
2019	306798543,4	266,190,571.3	86.76

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات 2004-2019 بغداد الجهاز المركزي للاحصاء
تشكل إيرادات النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي كونه يعد ثاني اكبر منتج للنفط الخام في منظمة أوبك بعد
السعودي، أي انه اقتصاد ريعي بإعتماده على النفط في دخله، وتشكل نسبة واردات النفط أكثر من 80% من إيرادات
الموازنة العامة.

الجدول (5)

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2019-2004) *مليون دينار

السنة	الصادرات	الاستيرادات	حجم التجارة	الميزان التجاري للعراق
2004	-3,4	21,3	43,9	-3,4
2005	23,6	20,0	49,3	3,6
2006	30,5	20,8	51,3	9,7
2007	39,5	19,5	59	20
2008	63,7	35,4	94,1	33,3
2009	39,4	38,4	77,8	1
2010	51,7	34,9	95,6	7,8
2011	79,6	47,8	127,4	31,8
2012	11,0	48,0	96,6	30,1
2013	10,4	39,0	86,9	32,7
2014	98,5	43,2	99,7	30,8
2015	57,6	48,5	97,7	28,9
2016	51,7	573	97,8	34,7
2017	57,5	37,8	95425	44,9
2018	86,3	45,8	132096	47,4
2019	81,5	68,7	154366	32,1

المصدر: البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004-2019 بغداد، المديرية العامة للإحصاء
نلاحظ من خلال جدول (5) ان الميزان التجاري خلال (2005-2019) إيجابي، أي ارتفاع نسبة الصادرات عن الواردات،
مما يعني توفير عملة صعبة للبلاد، الامر الذي ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (6)

هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2019-2004)

صافي الموازنة	الانفاق الاستثماري	الانفاق الجاري	الانفاق العام	الايادات الاخرى	الايراد النفطي	الايراد العام	السنة
-11928405	5114173	28543338	33657511	294900	28336608	4596000	2004
-7022560	7550000	28431168	35981168	622000	11093499	21729106	2005
-5570857	9272000	41691161	50963261	3104404	42287900	28958608	2006
-9662938	12665305	3902163	51727468	960839	41103691	42064530	2007
-9086892	15671227	44190746	59861973	5556997	45218084	50775081	2008
-18757308	15017226	54148081	69165523	2879945	47184137	50408215	2009
-22922155	23676772	69980649	42657466	1941132	9657738	61735312	2010
-15727976	30066292	66596473	96662767	4750653	76184137	80934790	2011
-14796032	37177897	79954033	117122930	2669163	99657753	102326898	2012
-19127944	55108602	83316006	134424608	2932858	116363805	119296663	2013
-23775889	64622557	98793961	163416518	Na	na	139640628	2014
-25414065	41214037	78248392	119462429	15399332	78649032	94048364	2015
-573629046	15894000	51173437	670674378	15430651	69773400	97045332	2016
-74716756	16464.5	59025.6	75490115	16098745	67950225	77335.9	2017
-103092485	13820.3	67052.9	104158183	17056453	77160392	106569.8	2018
-260509172	531,509	100059110	1331076167	1,674,248	99,216,318	107,566,995	2019

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة 2004-2019، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

خلال السنوات (2019-2004) نلاحظ ان موازنة العراق هي موازنة عجز، أي ارتفاع نسبة النفقات عن الإيرادات مما زاد نسبة المديونية على العراق دون العمل على وجود سبل او حلول لسد هذا العجز عدا الاستدانة من الخارج، الامر الذي ينعكس سلبياً على العديد من المشاريع، فضلاً عن إمكانية حصول تضخم في حالات معينة الامر الذي يؤثر على مستوى دخل الفرد.

(2) معدل الفائدة والتضخم

سعر الفائدة هو المبلغ الذي يدفع مقابل وحده من الزمن ويعبر عنه على انه تكلفة اقراض النقود وتقاس أسعار الفائدة بنسبه مئوية سنوية وهي تختلف باختلاف صفات القرض من ناحيه وموعد الاستحقاق والمخاطرة والسيولة، وتستعمل الدولة اداة سعر الفائدة عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف لتحل محله للتأثير بالنشاط الاقتصادي واذا تمكنت الدولة من استعمال سعر الصرف وسعر الفائدة معا فأنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما في الولايات المتحدة. (الجاف، 2014:88)

الجدول (7)

التغيرات في سعر الفائدة ومعدل التضخم في العراق للمدة (2019-2004)

السنة	معدل سعر الفائدة الاسمي	سعر الفائدة الحقيقي	معدل التضخم
2004	9,5	(17,5)	72,0
2005	15,5	(21,5)	37,0
2006	19,5	(33,7)	53,2
2007	23,5	(7,3)	30,8
2008	18,5	15,8	2,7
2009	12,33	15,13	(2,8)
2010	9,75	7,35	2,4
2011	9,50	3,9	5,6
2012	9,50	3,4	6,1
2013	9,6	4,5	1,86
2014	9,4	4,4	2,24
2015	9,4	4,9	1,44
2016	9,2	5,3	1,46-
2017	9,5	5,9	0,19
2018	9,1	5,7	0,4
2019	5,1	5,3	0,8

المصدر: البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث

(3) سعر الصرف

في سنة 2003 اقام البنك المركزي سوق رسميه مركزيه للصرف تتولى بيع العملة الاجنبية وشراءها على وفق آلية السوق، اذ كانت تحت سيطرة السياسة النقدية وفرض سيطرتها والعمل على استقرارها رغبة في النمو الاقتصادي للبلد وفي عام 2006 عاشت البلاد في نظام الصرف المتعدد حيث بلغ معدلات الصرف ما يزيد عن 13 معدل حيث بلغ المعدل الرسمي لسعر الصرف 3.2 دولار لكل دينار عراقي ومعدل رسمي اخر بلغ 1450 دينار للدولار الواحد، وكان هناك سوق موازيه للصرف هجينة التكوين تتعامل بمعدلات الصرف للدينار العراقي اذ كانت تلك السوق قائده في تحديد معدلات الصرف وفق النظام المعوم المطلق او التام للصرف، وبسبب كل ذلك نشأ نظام صرف مشوه جراء التعددية الرسمية المختلفة اذ كانت انظمة الصرف الثابتة المتعددة تمثل دعم بأسعار صرف غير واقعيه للسلع والخدمات الموردة والمقومة بالعملة الاجنبية. (صالح، 2010: 2)

كان هناك صعوبة في تحديد نظام الصرف خاصه في الاقتصادات التي تتبنى سعر صرف المثبت لسياستها النقدية اذ لا يشاركها في التثبيت استهداف التضخم عبر معدل فائدة السياسة بسبب غياب العمق المالي وهو الحاصل في العراق لذلك نظام الصرف الواقعي العراقي (كونه الاساس في تقويم السياسة النقدية) نظام للصرف المحفز للاستقرار

(IMF,2013,4-45) لذلك غدا من الصعب ان تنسجم انظمة الصرف الثابتة المتعددة التي اعتمدت قبل 2003 لذلك عمل صناع السياسة النقدية للجوء الى نظام سعر يتلائم مع التطورات الحالية ويحافظ على الاستقرار لقيمة العملة المحلية، لذلك اعتمدت الحكومة على نظام سعر الصرف الموعوم المدار على ان يكون سعر الصرف حرا يتحدد وفق اليه العرض والطلب وتحت اشراف البنك المركزي ولأجل نجاح ذلك اتبع البنك المركزي سياسة المزايدات اليومية لبيع وشراء العملة الاجنبية. (داغر وعاشور، 2014:209)

تمكنت السلطة النقدية عبر مزايدات توحيد معدلات الصرف من خلال اشباع حاجة السوق من العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات ومحاولة ضبط التوازن بين العملة الاجنبية والعملية المحلية وكما يلاحظ في الجدول التالي لتغير سعر الصرف خلال السنوات (2004-2019)

الجدول (8)

التغيرات في سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	سعر صرف المزداد	سعر الصرف الموازي
2004	145,2	1453
2005	146,9	1472
2006	146,7	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1182
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1186-1188	1214
2015	1190	1228
2016	1190	1229
2017	1190	1200
2018	1190	1200
2019	1190	1200

المصدر: البنك المركزي العراقي (2004-2019) النشرات السنوية، بغداد المديرية العامة للأحصاء والابحاث
 "ويمكن تعريف مزاد العملة الاجنبي بانه سوق للعملة الاجنبية يلتقي فيها الطلب على العملة بالعرض ومن ثم يتكون سوق الصرف، وان عملية تحديد سعر الصرف يجب ان تجري بسلاسة لان عرقلتها تؤثر بالطلب على العملة الاجنبية
 "وان العلاقة بين مزايدات العملة وسعر الصرف تأتي من خلال ان الهدف من دراسة سعر الصرف هو البحث عن الوسائل والاجراءات التي تحقق الاستقرار لسعر الصرف المحلية وان اهمية الاستقرار تؤدي الى تحقيق الاهداف

الاقتصادية الكلية المتمثلة بالاستقرار الداخلي والخارجي. (الخزرجي، 50-2015:58) اما الية عمل مزاد العملة فتتم كما يلي

- (1) يتم فتح المزاد بشكل مستمر خلال ايام الدوام عدا ايام العطل .
 - (2) تقدم طلبات المصارف وشركات التحويل المالي والصيرفة في ظرف مغلق يتضمن المبالغ المطلوب بيعها او شراءها.
 - (3) يتم فتح طلبات من قبل لجنة المزاد حيث تقوم بدراسة الطلبات.
 - (4) تتم الموافقة على الطلبات ورفضها في حالة عد الاكتمال.
 - (5) يتم توزيع الطلبات على عدد الايام لكثرتها .
 - (6) يصرف البنك المركزي الطلبات بسعر صرف يحدد من قبله وهو سعر ثابت تقريبا نادرا ما يتغير.(الغالي، 2017:34) ان امام السلطة النقدية طريقتين لا ثالث لهما وهما :
 - (1) تثبيت سعر الصرف او وضعه ضمن حدود معينه او ادارته بشكل مقيد من خلال التدخل في سوق الصرف يمكن تنفيذه بوسيلتين الاولى تلبية واشباع الطلب على العملة للحصول على سعر توازني يقترب او يتطابق مع السعر السوقي او منع التداول بالصرف الاجنبي وتقييد حركته مع الخارج من خلال ادارة التحويل الخارجي للعملات الاجنبية ويصعب تنفيذ هذه الوسيلة.
 - (2) ترك سعر الصرف الاجنبي يتحدد في السوق على وفق الاليات الاقتصادية وهنا يتحكم التفاعل على العرض والطلب على الصرف الاجنبي لتحديد السعر التوازني فإذا زاد العرض انخفض السعر وذا زاد الطلب ارتفع السعر عندها يتوجه البنك المركزي لمواكمة الاحتياطيات.(الغالي، 2017:3)
- باشر البنك المركزي العراقي باستخدام اسلوب المزادات اليومية لبيع الدولار الامريكي وشرائه بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من التضخم والسيطرة على صرف العملة، اذا بدأ العمل بمزاد العملة في 2003/10/4 فاصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزي للعملة الاجنبية حيث ساعد على الحد من تقلبات قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وتحتل مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية النسبة الاكبر في وزارة المالية لذلك لا بد من تحليل مبيعات ومشتريات البنك المركزي وكما يلي (صكبان، 2019:205)

الجدول (9)

مبيعات ومشتريات البنك المركزي للدولار للمدة (2019-2004)

الاحتياطي	مبيعات البنك المركزي	مشتريات البنك المركزي	القيمة الكلية للصادرات النفطية	السنة
7.9	4.9	10.8	17.3	2004
12.2	9.6	10.6	23.0	2005
18.1	11.1	18.0	29.8	2006
30.4	15.9	26.7	37.7	2007
49.2	25.8	45.5	61.8	2008
44.3	33.9	23.0	38.9	2009
50.6	36.1	41.0	51.3	2010
61.0	39.7	51.0	79.3	2011
70.3	48.6	57.0	93.8	2012
77.4	55.6	62.0	89.2	2013
66.3	54.4	47.5	83.4	2014
53.7	44.3	32.4	44.0	2015
45.3	33.5	25.6	28.1	2016
65.6	42.2	40.3	29.2	2017
69.9	47.1	52.2	30.1	2018
71.4	51.12	58.8	31.9	2019

المصدر: البنك المركزي العراقي (2019-2004) النشرات السنوية، بغداد المديرية العامة للاحصاء والابحاث

وان سياسة الاحتياط لا بد ان تؤدي الى تحقيق غرضين وهما:

(1) اختيار معيار لرصيد الخزين او التراكم الاحتياطي من العملة الاجنبية لمواجهة الصدمات في ميزان المدفوعات وفق مبدأ الكلفة .

(2) اختيار معيار لسرعة التكييف او التعديل، لتثبيت تأكل الاحتياطيات الاجنبية في ظل تعاظم مستويات الاستيرادات من السلع الاساسية والملزمة في ظروف عدم توفر القدرة على الانتاج المحلي المعوض في ظل ضعف مرونة العرض

والطلب على الصادرات وضعف مرونة نظام الصرف المعتمد في البلاد. (القريشي ، بدون سنة ، 258)

اما بالنسبة لسعر الدينار العراقي وما يقابله من عمله في الدول الاجنبية حيث بلغ الدولار الامريكي 1180 لسنة 2004 وبالنسبة لعملة الاورو الاوربي 121 وبلغ 136 بالنسبة للجنه الاسترليني اما الفرنك السويسري يمثل 9476 ويمثل 111.90 بالنسبة للكرونه النرويجية .

الجدول (10)

قيمة الدينار العراقي مقابل عملات الدول الاخرى

السنة	USD	EURO	POUNST	CANDOL	SWISSFR	SWED KRON	NORWEI AN	DANISHK RONE	JAPANESE YEN	CHINESE YUAN	AUSTRALI AN DOLLER
2004	1180	1211.211	1365.346	303.221	9476.25	217.665	111.908	187.770	9.433	121.876	909.876
2005	1180	111.765	122.654	204.212	9887.23	323.509	212.403	180.650	10.321	117.706	809.556
2006	1190	329.763	604.650	209.301	8765.10	123.087	436.678	166.980	5.890	143.880	597.487
2007	1190	201.776	236.990	456.807	8890.44	122.765	367.908	154.450	7.987	213.550	436.229
2008	1190	540.776	549.770	670.432	6709.12	443.501	908.543	123.995	9.160	439.007	654.998
2009	1190	345.661	332.910	301.998	8999.11	598.383	801.776	432.907	10.887	589.901	897.330
2010	1190	489.012	467.890	455.901	9908.44	678.990	902.444	578.923	11.334	456.574	673.134
2011	1190	571.334	590.233	589.324	5003.48	789.324	678.345	789.231	11.905	563.889	793.554
2012	1190	634.903	654.335	638.513	6889.32	856.501	789.142	345.680	12.998	645.489	834.601
2013	1190										

قياس اثر السياسة النقدية في سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة (2004-2019)

120.532	119.42 9	116.594	109.557	108.334	104.345
10.645	10.543	10.603	10.589	926.785	856.321
11.584	12.430	11.302	10.908	10.567	11.554
106.584	965.45 3	845.605	705.443	690.542	534.267
790.534	990.45 3	970.409	876.543	998.445	854.231
122.543	139.70 4	126.603	114.509	105.665	104.334
1906.57	1705.7 70	1664.24	1054.32	9022.56	8543.34
117.502	114.64 0	105.334	106.426	957.384	854.734
119.630	118.69 6	115.485	108.654	934.267	845.680
119.521	117.96 7	116.445	105.367	947.623	854.998
1190	1190	1190	1190	1190	1190
2019	2018	2017	2016	2015	2014

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على المحور الثاني

الجانب العملي

من اجل اختبار وتحليل فرضيات الدراسة قام الباحث بقياس اثر المتغيرات المستقلة { عرض النقد (x_1), معدل الاحتياطي (x_2), مبيعات النافذة (x_3), معدلات الفائدة (x_4) } على كل من المتغير المعتمد سعر الصرف الرسمي (y_1) والمتغير المعتمد سعر الصرف السوقي (y_2), (x_5) صادرات، (x_6) واردات، باستخدام تقدير نموذجي الانحدار البسيط:

اختبار وتحليل فرضيات الدراسة

$$y_1 = B_0 + B_1x_i + u_i$$

$$y_2 = B_0 + B_1x_i + u_i$$

لذا تم تقدير النموذجين اعلاه ولكل متغير مستقل على حدة وتم التوصل الى النتائج بالجدول التالية:

الجدول (11) ن

تائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير عرض النقد على سعر الصرف الرسمي سعر الصرف السوقي

y1						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.62	0.000	22.85	0.000	34.45	B ₀ =1414.61	x1
			0.000	-4.78	B ₁ =-0.034	
y2						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.55	0.000	17.19	0.000	-34.28	B ₀ =1413.97	x1
			0.001	-4.15	B ₁ =-0.030	

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول (11) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (عرض النقد) والمتغير المعتمد (سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.62) مما يدل الى ان عرض النقد يفسر ما مقداره 62% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي، كما نلاحظ معنوية قيمة t المحسبة لمعامل المتغير المستقل (عرض النقد) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مما يدل على انه يوجد تأثير معنوي لعرض النقد على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير عكسي، كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعرض النقد على سعر الصرف الرسمي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير النقد على السعر الرسمي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (عرض النقد) والمتغير المعتمد (سعر الصرف السوقي) قيمة مقدارها (0.55) مما يدل الى ان عرض النقد يفسر ما مقداره 55% من التغيرات في سعر الصرف السوقي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي، كما نلاحظ معنوية قيمة t المحسبة لمعامل المتغير

المستقل (عرض النقد) (B_1) اذ كانت SIG الى t اقل من 0.05 مم يدل على انه يوجد تأثير معنوي لعرض النقد على سعر الصرف السوقي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتمسبة اذ كانت قيمة SIG الخاصة بها اقل من 0.05 وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعرض النقد على سعر الصرف السوقي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير النقد على السعر السوقي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

الجدول(12)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير معدل الاحتياطي على سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي

y1						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.08	0.294	1.19	0.000	11.41	$B_0=1134.358$	X3
			0.294	1.09	$B_1=0.018$	
y2						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.11	0.67	1.65	0.000	12.69	$B_0=1418.87$	X3
			0.000	-0.22	$B_1=-0.019$	

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول (12) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R^2 بين المتغير المستقل (معدل الاحتياطي) والمتغير المعتمد (سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.08) مما يدل الى ان معدل الاحتياطي يفسر ما مقداره 8% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتمسبة لمعامل المتغير المستقل (معدل الاحتياطي) (B_1) اذ كانت SIG الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمعدل الاحتياطي على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتمسبة اذ كانت قيمة SIG الخاصة بها اكبر من 0.05 وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير معدل الاحتياطي على السعر الرسمي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R^2 بين المتغير المستقل (معدل الاحتياطي) والمتغير المعتمد (سعر الصرف السوقي) قيمة مقدارها (0.11) مما يدل الى ان معدل الاحتياطي يفسر ما مقداره 11% من التغيرات في سعر الصرف السوقي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتمسبة لمعامل المتغير المستقل (معدل الاحتياطي) (B_1) اذ كانت SIG الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمعدل الاحتياطي على سعر الصرف السوقي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية

من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير معدل الاحتياطي على السعر السوقي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

الجدول(13)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير مبيعات النافذة على سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي

y1						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.04	0.457	0.584	0.000	16.47	B ₀ =1187.813	X4
			0.457	0.764	B ₁ =0.012	
y2						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.05	0.410	0.45	0.000	18.22	B ₀ =1208.47	X4
			0.410	-0.853	B ₁ =-0.012	

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول (13) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (مبيعات النافذة) والمتغير المعتمد (سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.04) مما يدل الى ان مبيعات النافذة يفسر ما مقداره 4% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (مبيعات النافذة) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمبيعات النافذة على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمبيعات النافذة على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير مبيعات النافذة على السعر الرسمي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (مبيعات النافذة) والمتغير المعتمد (سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.05) مما يدل الى ان مبيعات النافذة يفسر ما مقداره 5% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (مبيعات النافذة) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمبيعات النافذة على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد

تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمبيعات النافذة على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير مبيعات النافذة على السعر الرسمي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

الجدول(14)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير معدلات الفائدة على سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي

y1						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.18	0.099	3.12	0.000	15.69	B ₀ =1121.112	X4
			0.099	1.77	B ₁ =9.933	
y2						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.16	0.125	2.66	0.000	17.31	B ₀ =1158.98	X4
			0.125	1.63	B ₁ =8.589	

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول (14) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (معدلات الفائدة والمتغير المعتمد (سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.18) مما يدل الى ان معدلات الفائدة يفسر ما مقداره 18% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (معدلات الفائدة) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمعدل الفائدة على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير معدل الفائدة على السعر الرسمي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (معدلات الفائدة والمتغير المعتمد (سعر الصرف السوقي) قيمة مقدارها (0.16) مما يدل الى ان معدلات الفائدة يفسر ما مقداره 16% من التغيرات في سعر الصرف السوقي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (معدلات الفائدة) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمعدل الفائدة على سعر الصرف السوقي وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على سعر الصرف السوقي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم

وجود اثر معنوي لمتغير معدل الفائدة على السعر السوقي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

الجدول (15)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير الصادرات على سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي

y1						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.25	0.048	4.69	0.000	26.58	B ₀ =1332.03	X5
			0.048	-2.17	B ₁ =-0.192	
y2						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.34	0.018	7.22	0.000	31.30	B ₀ =1361.15	X5
			0.018	-2.69	B ₁ =-0.210	

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول (15) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (الصادرات) والمتغير المعتمد (سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.25) مما يدل الى ان الصادرات يفسر ما مقداره 25% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي، كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (الصادرات) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مما يدل على انه يوجد تأثير معنوي للصادرات على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير عكسي، كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصادرات على سعر الصرف الرسمي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير للصادرات على السعر الرسمي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (الصادرات) والمتغير المعتمد (سعر الصرف السوقي) قيمة مقدارها (0.34) مما يدل الى ان الصادرات يفسر ما مقداره 34% من التغيرات في سعر الصرف السوقي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي، كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (الصادرات) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مما يدل على انه يوجد تأثير معنوي للصادرات على سعر الصرف السوقي وان اتجاه هذا التأثير عكسي، كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصادرات على سعر الصرف السوقي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير الصادرات على السعر السوقي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

الجدول (16)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير الواردات على سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقى

y1						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.49	0.002	13.53	0.000	22.88	B ₀ =1460.12	X6
			0.002	-3.68	B ₁ =-0.566	
y2						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.46	0.004	11.88	0.000	23.97	B ₀ =1361.15	X6
			0.004	-3.45	B ₁ =-0.510	

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول (16) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (الواردات) والمتغير المعتمد (سعر الصرف السوقى) قيمة مقدارها (0.49) مما يدل ان الواردات تفسر ما مقداره 49% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائى, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (الواردات) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدل على انه يوجد تأثير معنوي للواردات على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للواردات على سعر الصرف الرسمي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير الواردات على السعر الرسمي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (الواردات) والمتغير المعتمد (سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.46) مما يدل الى ان عرض النقد يفسر ما مقداره 46% من التغيرات في سعر الصرف السوقى والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائى, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (الواردات) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدل على انه يوجد تأثير معنوي للواردات على سعر الصرف السوقى وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للواردات على سعر الصرف السوقى لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير الواردات على السعر السوقى ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

كذلك قام الباحث بقياس اثر المتغيرات المستقلة { سعر الصرف الرسمي (x₁), سعر الصرف السوقى (x₂) } على كل من المتغيرات المعتمدة { الدولار (y₁) , اليورو (y₂) , اللين (y₃ , اليوان (y₄ } باستخدام تقدير نموذج الانحدار البسيط , وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالي :

الجدول (17)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير سعر الصرف الرسمي على كل من الدولار واليورو والبن واليوان

y1						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.59	0.001	19.84	0.000	88.85	B ₀ =1217.35	x1
			0.001	-4.45	B ₁ =-0.023	
y2						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.003	0.853	0.04	0.79	0.27	B ₀ =275.66	x1
			0.853	0.19	B ₁ =0.153	
y3						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.45	0.005	11.31	0.000	6.04	B ₀ =23.979	x1
			0.005	-3.36	B ₁ =-0.011	
y4						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.18	0.104	3.02	0.049	23.97	B ₀ =1845.87	x1
			0.104	-1.74	B ₁ =-1.196	

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول (17) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي x1) والمتغير المعتمد (الدولار y1) قيمة مقدارها (0.59) مما يدل الى ان سعر الصرف الرسمي يفسر ما مقداره 59% من التغيرات في الدولار والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مما يدل على انه يوجد تأثير معنوي سعر الصرف الرسمي على الدولار وان اتجاه هذا التأثير عكسي, كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية سعر الصرف الرسمي على الدولار لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي على الدولار ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي x1) والمتغير المعتمد (اليورو y2) قيمة مقدارها (0.003) مما يدل الى ان سعر الصرف الرسمي يفسر ما مقداره 0.3% من التغيرات في اليورو والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل

(سعر الصرف الرسمي) (B_1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف الرسمي على الدولار وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الرسمي على الدولار لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي على الدولار و نرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

3- بلغ معامل التحديد R^2 بين المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي x_1) والمتغير المعتمد (الين y_3) قيمة مقدارها (0.45) مما يدل الى ان سعر الصرف الرسمي يفسر ما مقداره 45% من التغيرات في الين والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) (B_1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدل على انه يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف الرسمي على الين وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الرسمي على الين لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي على الين ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

4- بلغ معامل التحديد R^2 بين المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي x_1) والمتغير المعتمد (اليوان y_4) قيمة مقدارها (0.18) مما يدل الى ان سعر الصرف الرسمي يفسر ما مقداره 18% من التغيرات في اليوان والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) (B_1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف الرسمي على اليوان وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الرسمي على اليوان لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي على اليوان و نرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

الجدول (18)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير سعر الصرف السوقي على كل من الدولار واليورو والبن واليوان

y1						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.57	0.001	18.41	0.000	168.32	B ₀ =1219.74	x1
			0.001	-4.29	B ₁ =-0.025	
y2						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.01	0.672	0.19	0.992	-0.01	B ₀ =-11.15	x1
			0.672	0.432	B ₁ =0.378	
y3						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.39	0.010	8.83	0.000	6.04	B ₀ =24.288	x1
			0.010	-2.97	B ₁ =-0.011	
y4						المتغير المعتمد
R ²	SIG.	قيمة F	SIG.	قيمة t	المعلمة	المتغير المستقل
0.12	0.195	1.85	0.106	1.73	B ₀ =1681.34	x1
			0.195	-1.36	B ₁ =-1.050	

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول (18) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي x2) والمتغير المعتمد (الدولار y1) قيمة مقدارها (0.57) مما يدل الى ان سعر الصرف السوقي يفسر ما مقداره 57% من التغيرات في الدولار والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي) (B₁) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مما يدل على انه يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف السوقي على الدولار وان اتجاه هذا التأثير عكسي, كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف السوقي على الدولار لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف السوقي على الدولار ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2-- بلغ معامل التحديد R² بين المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي x2) والمتغير المعتمد (اليورو y2) قيمة مقدارها (0.01) مما يدل الى ان سعر الصرف السوقي يفسر ما مقداره 1% من التغيرات في الدولار والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل

(سعر الصرف السوقي) (B_1) اذ كانت SIG الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف السوقي على الدولار وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف السوقي على الدولار لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف السوقي على الدولار و نرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

3- بلغ معامل التحديد R^2 بين المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي x_2) والمتغير المعتمد (البن y_3) قيمة مقدارها (0.39) مما يدل الى ان سعر الصرف السوقي يفسر ما مقداره 39% من التغيرات في البن والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي) (B_1) اذ كانت SIG الى t اقل من 0.05 مم يدل على انه يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف السوقي على البن وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG الخاصة بها اقل من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف السوقي على البن لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف السوقي على البن ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

4- بلغ معامل التحديد R^2 بين المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي x_2) والمتغير المعتمد (اليوان y_4) قيمة مقدارها (0.12) مما يدل الى ان سعر الصرف السوقي يفسر ما مقداره 12% من التغيرات في اليوان والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي) (B_1) اذ كانت SIG الى t اكبر من 0.05 مم يدل على انه لا يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف السوقي على اليوان وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG الخاصة بها اكبر من 0.05. وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف السوقي على اليوان لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف السوقي على اليوان و نرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي

قياس العلاقة طويلة الاجل:

من خلال النتائج السابقة تم التوصل الى ان هناك علاقة انحدار قصيرة الامد معنوية بين المتغير x_1 (سعر الصرف الرسمي) والدولار (y_1) و اليوان (y_3) وكلا على حدة , كذلك تم التوصل الى ان هناك علاقة انحدار قصيرة الامد معنوية بين المتغير x_2 (سعر الصرف السوقي) والدولار (y_1) و اليوان (y_3) وكلا على حدة ولكن هل ان هذه العلاقة زائفة ام لا؟, وكذلك هل ان هذه العلاقة توازنه وطويلة المدى بين هذه المتغيرات. ولكي يتم الحصول على الاجابة فانه لابد من اجراء اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة, اذ تم اجراء الاختبار وتم التوصل للنتائج التالية :

الجدول (19)

اختبار جذر الوحدة للمتغيرات x_1, x_2, y_2, y_1

المتغيرات	عند المستوى	
	الاحصائية المحسوبة	الاحتمالية p
x1	-3.19	0.043
x2	-3.16	0.049
y1	-3.302	0.001
y3	-3.71	0.046

نلاحظ من الجدول السابق ان الاختبار يؤكد استقرار كل المتغيرات في مستوياتها أي ان كل متغير مستقر عند الدرجة الاولى (0)، وتشير هذه النتيجة الى امكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية وانها كل منها متكامل و من الدرجة نفسها، يتم اختبار وجود علاقة توازنه بين هذه المتغيرات على الأجل الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، اذ تم اجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وكما بالجدول التالي :

الجدول (21)

اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للمتغيرات x_1, x_2, y_1

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.797461	39.13744	29.79707	0.0032
At most 1 *	0.672088	16.78189	15.49471	0.0318
At most 2	0.080290	1.171750	3.841466	0.2790

يتبين من خلال الجدول (21) أن قيمة prob. اقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود على الاقل تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة (x_1, x_2, y_1) ، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة كما ان علاقة الاثر قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها ليست زائفة.

الجدول (21)

اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للمتغيرات x_1, x_2, y_3

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.911234	53.75763	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.698260	19.85304	15.49471	0.0103
At most 2	0.197389	3.078396	3.841466	0.0793

يتبين من خلال الجدول (21) أن قيمة prob. اقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود على الاقل تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة (x_1, x_2, y_3)، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة كما ان علاقة الاثر قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها ليست زائفة.

نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ و تأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح ، و التي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، و هو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير ، ولكن قبل ان يتم تقدير العلاقة الطويلة الاجل لابد من تحديد عدد الابطاءات الامثل وكما يلي :

الجدول (22)

تحديد فترة التأخير المثلى للمتغيرات (x1,x2,y1) باستخدام نموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-185.2713	NA	16027357	25.10284	25.24445	25.10134
1	-141.9400	63.55269*	171326.6*	20.52533*	21.09177*	20.51929*

وبعد تحديد فترة التأخير المثلى وهي (1)، تم تضمينها في نموذج تصحيح الخطأ ، ونتائج التقدير يلخصها الشكل

(23) كالاتي:

الجدول (23)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرين (x1,x2,y1)

Dependent Variable: D(Y1)
Method: Least Squares
Date: 02/08/21 Time: 05:38
Sample (adjusted): 2005 2018
Included observations: 14 after adjustments
D(Y1) = C(1)*(Y1(-1)) + 3.12480288883*X1(-1) - 8.95232227869*X2(-1) + 6928.93891855) + C(2)*D(Y1(-1)) + C(3)*D(X1(-1)) + C(4)*D(X2(-1)) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.040669	0.146436	-0.277727	0.7875
C(2)	-0.193663	0.246530	-0.785555	0.4523
C(3)	0.349756	4.607490	3.918834	0.0235
C(4)	-1.859038	4.528065	-0.410559	0.6910
C(5)	-41.61934	85.78312	-0.485169	0.6391

R-squared	0.314407	Mean dependent var	0.553571
Adjusted R-squared	-0.134744	S.D. dependent var	276.0470
S.E. of regression	294.0574	Akaike info criterion	14.47788
Sum squared resid	778227.6	Schwarz criterion	14.70611
Log likelihood	-96.34516	Hannan-Quinn criter.	14.45675
F-statistic	5.614081	Durbin-Watson stat	1.702645
Prob(F-statistic)	0.033304		

اذ نلاحظ عدم وجود علاقة طويلة الامد لان (1)c غير معنوية كما ان هناك علاقة قصيرة الامد من خلال

معنوية (3)c.

الجدول (24)

تحديد فترة التأخير المثلى للمتغيرات (x1,x2,y1) باستخدام نموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-179.3493	NA	7276769.	24.31323	24.45484	24.31173
1	-153.9220	37.29326*	846561.2*	22.12294*	22.68938*	22.11690*

وبعد تحديد فترة التأخير المثلى وهي (1)، تم تضمينها في نموذج تصحيح الخطأ ، ونتائج التقدير يلخصها

الشكل (25) كالآتي:

الجدول (25)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرين (x1,x2,y3)

Dependent Variable: D(Y3)

Method: Least Squares

Date: 02/08/21 Time: 06:08

Sample (adjusted): 2005 2018

Included observations: 14 after adjustments

$D(Y3) = C(1) * (Y3(-1) + 0.0383122600446 * X1(-1) - 0.00834011960873 * X2(-1) - 47.2519724841) + C(2) * D(Y3(-1)) + C(3) * D(X1(-1)) + C(4) * D(X2(-1)) + C(5)$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.507399	0.128309	-3.954493	0.0033
C(2)	-0.531599	0.191410	-2.777283	0.0215
C(3)	-0.016696	0.016039	-1.040999	0.3250
C(4)	0.008710	0.015561	0.559744	0.5893
C(5)	0.048862	0.284468	0.171764	0.8674

R-squared	0.736157	Mean dependent var	0.090000
Adjusted R-squared	0.618893	S.D. dependent var	1.625153
S.E. of regression	1.003270	Akaike info criterion	3.116859
Sum squared resid	9.058957	Schwarz criterion	3.345094
Log likelihood	-16.81802	Hannan-Quinn criter.	3.095732
F-statistic	6.277787	Durbin-Watson stat	1.336116
Prob(F-statistic)	0.010735		

اذ نلاحظ وجود علاقة طويلة الامد لان c(1) سالبة ومعنوية كما ان هناك علاقة قصيرة الامد من خلال معنوية c(2).

الاستنتاجات:

- (1) استخدم البنك المركزي العراقي ادواته النقدية في المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي وخاصة بعد اقرار قانون استقلال البنك المركزي.
- (2) استخدم المركزي نافذه العملة كاداة في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.
- (3) استطاع البنك المركزي من خلال ادواته تخفيض نسبة التضخم في الاقتصاد العراقي، خاصة نافذة العملة.
- (4) لم يعتمد العراق على سوق الصرف الاجنبية في سوق العراق للاوراق المالية وكذلك في البنك المركزي لتداول العملات مقابل الدينار العراقي وانها تظهر بشكل جانبي في البنك المركزي .
- (5) يقوم البنك المركز بإظهار اصدارات يومية لمقابل الدينار العراقي بعدد من العملات الاجنبية .
- (6) ليس هناك مؤشر خاص بسعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وذلك بسبب عدم وجود سوق خاص بالسوق الاجنبية .
- (7) هناك تأثير لأدوات البنك المركزي وخاصة عرض النقد الذي يؤثر في سعر صرف الدينار العراقي بمقدار 62% فيما ان سعر الفائدة كان اداة غير فعالة في التأثير إذ بلغت 18%.
- (8) هناك فروقات تامة بين سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي وسعر الصرف السوقي يعتمد اساسا على مقدار الطلب في السوق المحلي وعرض العملة من خلال نافذة البيع في البنك المركزي العراقي وكانت الفروقات متزايدة اخذت طابع الزيادة من سعر نافذة البيع .

ثانيا : التوصيات

- (1) ضرورة ايجاد منصات خاصة بتداول العملات بالاعتماد على سلسلة عملات مع الدينار العراقي وان تكون هذه المنصات سواء في سوق العراق للأوراق المالية أم البنك المركزي العراقي.
- (2) ضرورة احتساب مؤشر خاص بسعر الصرف العراقي مقابل العملات الاجنبية ويتم احتسابه على اساس التداول اليومي لسوق الصرف الاجنبي .
- (3) عدم المساس في استقلالية البنك المركزي العراقي وهذا حسب القانون على ان تتكامل اهداف البنك المركزي مع الاهداف العامة للدولة العراقية .
- (4) وضع اطار عام لتكامل الادوات النقدية للبنك المركزي مع الادوات المالية للسياسة المالية من اجل ايجاد استقرار لسعر صرف الدينار العراقي
- (5) اعتماد سياسة صرف مرنة من قبل البنك المركزي العراقي بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد العراقي وتقلبات اسعار النفط بالأسعار العالمية .

المصادر :

- (1) البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ، 2004-2019
- (2) البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث
- (3) الجاف، إستبرق إسماعيل حمه مراد(2014). سياسة البنك المركزي وتأثيرها على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة 1990-2012، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- (4) الجبوري، سوسن كريم هودان وصكبان، قاسم سعد(2019). اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1990-2016 ،مجلة اهل البيت ،العدد 2019، 24.
- (5) جراح، نعيم صباح وآخرون (2019). اثر الادوات الكمية الغير مباشرة للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2003-2016) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 25 ،العدد 110.
- (6) الخزرجي، ثريا(2010). السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد23.
- (7) الخشيمائي، جاسم هادي فرج والدلفي، علي هادي حميد(بدون سنة). تحليل السياسة النقدية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي العراق نموذجا للمدة 2003-2015.
- (8) العبيدي ،عمر محمود عكاوي(2009). فاعليه السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة من 1980-2007، كليه ادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.
- (9) العنزي، حوراء جاسم محمد(2015). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراق حالة دراسية للمدة من 1990-2012،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- (10) العنزي، حوراء جاسم محمد(2015). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراق حالة دراسية للمدة من 1990-2012،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- (11) الغالبي، عبد الحسين جليل والجبوري، سوسن كريم هودان(2017). اثر إستقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013) ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد14،العدد2017، 3.
- (12) الغالبي، عبد الحسين جليل(2017). سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي ،مجلة الدراسات النقدية والمالية ،عدد خاص المؤتمر السنوي الثالث 2017.
- (13) كاظم ،تبارك فائد(2017). السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي العراقي، مشروع بحث ، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعه القادسية .
- (14) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 2004-2015